القياس يسمى موصول النتايج لوصول النتايج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل
ج د ثم كل ج د او كل ا ه فكل ج ه وان لم يصرح بها يسمى مفصول النتايج لفصلها من المقدمات
في الذكر وان كانت مادة من جهة المعنى كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل
ج ه قال الثاني قياس الخلف اقول قياس الخلف قياس يثبت المط بابطال نقيضه وانما سمي
خلفا اي باطلا لا لانه بط في نفسه بل لانه ينتج البط على تقدير عدم حقيقة المط وهو مركب
من قياسين احدهما اقتراني من متصلة وحملية والاخر استثنائي ولنكن المط ليس كل ج ب
فنقول لو لم يصدق ليس كل ج ب لصدق نقيضه وهو كل ج ب ولنفرض ان معنا
مقدمة صادقة في نفس الامر فهي كل ب ا فنجعلها كبرى للمتصلة وهو القياس الاقتراني
ينتج لو لم يصدق ليس كل ج ب لكان كل ج ا ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة القياس
استثنائي ونستثني نقيض التالي فنقول لكن ليس كل ج ا على تقدير ان كل ج ا امر محال
فينتج ليس كل ج ب وهو المط قال الثالث الاستقراء اقول الاستقراء هو الحكم على كلي
لوجوده في اكثر جزئياته وانما قال في اكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته
لم يكن استقراء بل قياسا مقسما ويسمى استقراء لان مقدماته لا يحصل الا
بتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهايم و
السباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي اخر لم يستقرأ ويكون حكمه
مخالفا لما استقرأ كالتمساح فانه كذلك قال الرابع التمثيل اقول التمثيل اثبات
حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمون قياسا والجزئي
الاول فرعا والثاني اصلا والمشترك علة وجامعا كما يقال العالم مؤلف فهو حادث
كالبيت يعني البيت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون حادثا واثبت

اعلية

اعلية المشترك بوجهين احدهما الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجودا وعدما كما يقال
الحدوث دائر مع التاليف وجودا وعدما اما وجودا ففي البيت واما عدما ففي الواجب تعالى
والدوران آية كون المدار علة للدائر فيكون التاليف علة للحدوث في البيت وثانيهما
السبر والتقسيم وهو ايراد اوصاف الاصل وابطال بعضها ليتعين الباقي للعلية كما يقال
علة الحدوث في البيت اما التاليف او الامكان والثاني بط بالتخلف لان صفات الواجب تعالى ممكنة و
لا حادثة فتعين الاول والوجهان ضعيفان اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط
المساوي مدار للمعلول مع انه ليس بعلة واما ان السبر والتقسيم فلان حصر العلة في الاوصاف المذكور
مم لان التقسيم ليس مرددا بين النفي والاثبات فيجوز ان يكون العلة غير ما ذكرتم ثم مع تسليم صحة
الحصر لا نم ان المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم ان يكون علة في الفرع لجواز ان يكون خصوصية
الاصل شرطا للعلية او خصوصية الفرع مانعة قال واما الخاتمة ففيها بحثان اقول كما يجب
على المنطقي النظر في صورة الاقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز
عن الخطاء في الفكر من جهتين الصورة والمادة ومواد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية واليقين
هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا لنفس
الامر غير ممكن الزوال وبالقيد الاول يخرج الظن وبالثاني الجهل المركب وبالثالث اعتقاد
المقلد اما اليقينيات فضروريات هي مبادي اول في الاكتساب ونظريات اما الضروريات
فستة لان الحكم بصدق القضايا اليقينية اما العقل او الحس او المركب منهما الانحصار المدرك في
الحس والعقل فان كان الحاكم هو العقل فاما ان يكون حكم العقل بمجرد تصور الطرفين او بواسطة
فان كان الحكم بمجرد تصورهما سميت تلك القضايا اوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء وان لم يكن
حكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد لي ان لا تغيب تلك الواسطة عن الذهن عند تصور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)